

واقع سوق التأمين في الجزائر

د. بيشاري كريم*

Résumé

A travers cette étude intitulée « Le marché des assurances algérien, contexte actuel » nous avons essayé d'étudier la problématique du décroissement du secteur des assurances algérien on se basant sur le diagnostic du marché des assurances national par le biais de l'analyse des résultats et les indices obtenus, et on les comparant avec les normes internationales et continentales. Par ailleurs, nous avons analysé les obstacles susceptibles d'entraver le développement du ce secteur et les perspectives du ce dernier surtout avec l'exécution de la loi 06/04 du 20/02/2006 modifiant et complétant l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances. Cette loi a reflété la volonté des autorités publiques de libérer ce secteur et de le faire ouvrir face à la concurrence et de motiver les compagnies d'assurance.

Mots clés : Secteur des assurances, l'industrie des assurances, la concurrence.

* أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة سعد دحلب - البليلة، الجزائر.

المستخلص: من خلال هذا البحث الذي جاء بعنوان «واقع سوق التأمين في الجزائر» والذي حاولنا من خلاله معالجة إشكالية تأخر قطاع التأمين الجزائري وذلك بتشخيص وضعية سوق التأمين الجزائري على ضوء النتائج المحققة وأهم المؤشرات المسجلة ومقارنتها بالمؤشرات العالمية والقارية، بالإضافة إلى تحديد مختلف المعوقات التي تقف وراء تأخره مع محاولة استشراف الأفاق المستقبلية لصناعة التأمين

الجزائرية خاصة مع دخول القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل للأمر 95/07 الصادر 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات حيز التنفيذ، والذي عبر عن رغبة السلطات العمومية في تحرير أكثر لقطاع التأمين وفتحه أمام المنافسة الخارجية وتبني إجراءات تحفيزية لصالح شركات التأمين.

الكلمات الدالة: قطاع التأمين، صناعة التأمين، المنافسة، تحرير القطاع.

تمهيد:

يعد قطاع التأمين أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء حيث يساهم بحدود 7% من الناتج الإجمالي العالمي، لكن يبقى هذا القطاع في الجزائر على غرار القطاعات الأخرى يعاني تأخرا كبيرا حيث لا يساهم هذا الأخير إلا بنسبة 0,6% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة متواضعة مقارنة بالدول المجاورة حيث تمثل 3% في المغرب و2% في تونس.

للهوض بهذا القطاع قامت الجزائر بعدت إصلاحات كان أبرزها القانون الجديد للتأمين المؤرخ في فيفري 2006 والذي جاء ليعدل القانون رقم 95/07 حيث فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للتواجد في السوق الجزائرية من خلال فتح فروع لها بالجزائر الأمر الذي يضع الشركات الوطنية التي تستحوذ على أكثر من 80% من السوق الجزائرية أمام تحديات كبيرة تتطلب منها تغيير آليات التسيير المعتمدة فيها، من جهة أخرى جاء هذا القانون ليفتح المجال أمام البنوك لتوزيع بعض منتجات شركات وهذه التقنية تعد

وسيلة هامة من شأنها المساهمة في ترقية وتطوير القطاع من خلال الاستفادة من اتساع شبكة توزيع البنوك. كما جاء هذا القانون لتعزيز آليات الرقابة على نشاط شركات التأمين بهدف تحسين الخدمات المقدمة للزبائن خاصة فيما يتعلق بالتعويضات.

من خلال هذه الورقة نهدف إلى تحليل معالم سوق التأمين الجزائري وتشخيص وضعيته من خلال تحديد هيكلية القطاع وتنظيمه على ضوء قانون التأمين لسنة 2006، و تحليل المؤشرات الكلية للقطاع ومقارنتها بالدول ذات الخصائص الشبيهة بالاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحليل الأرقام المتعلقة بالمؤشرات الجزئية للقطاع المسجلة في القطاع خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2011.

1- تاريخ وتنظيم قطاع التأمين الجزائري

فيما يلي سنتطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها القطاع إضافة إلى هيكلية القطاع على ضوء إصلاحات 2006.

أولاً: التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري:

مر قطاع التأمين بأربعة مراحل أساسية هي:

1- مرحلة الاحتلال (قبل سنة 1962): في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين، وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) إذ بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين⁽¹⁾. أهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البري أين كانت حصة الأسد لفرع التأمين

(1) عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص 32.

البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين فيما بعد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية نذكر منها:

- قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري .
- مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين.
- قانون 27 أوت 1958 الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة والتي تتركز على حماية مصالحهم من الخطر حيث كانت الشركات في الكثير من الأحيان تنهرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث.

2- مرحلة احتكار الدولة للقطاع (1962-1988): يعود تنظيم قطاع التأمين الجزائري في عهد الاستقلال إلى القانون 167/63 المؤرخ في 08 جويلية 1963 أين تم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة وبالموازاة كانت تتواجد شركة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية وفي سنة 1966 في إطار برنامج تأمين الشركات تحولت هذا الشركة إلى شركة جزائرية⁽¹⁾، وفي سنة 1974 قامت السلطات الجزائرية بتخصيص شركات التأمين أي كل شركة تتكفل بفرع معين كما يلي:

(1) Revue Algérienne des assurance, Reformes de l'Activité d'assurance, N° 0 Mai 1997, éditée par l'UAR, Alger, PP :3-4.

- تأمين الأخطار البسيطة عن استعمال الآليات البرية والتأمين عن الأشخاص والأخطار المتعددة للشركة الوطنية للتأمين (SAA)؛
- تأمين المسؤولية لقطاع البناء للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛

- تأمين النقل البري، البحري والجوي لشركة الجزائري لتأمين (CAAT)؛
- عمليات التأمين وإعادة التأمين لشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)؛
- عمليات التأمين الفلاحي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

3- مرحلة إلغاء التخصيص (1988-1995): تعود هذه المرحلة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست الشركات الاقتصادية العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- جعل الشركة الاقتصادية العمومية مستقلة؛
 - فتح المنافسة بين الشركات العمومية؛
 - أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخل الشركة العمومية.
- والشيء نفسه ينطبق على شركات التأمين حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصيص شركات من أجل خلق منافسة بينها وبالتالي تحقيق الأهداف السابقة الذكر بالاعتماد على أساليب التسيير الحديثة والتحكم في النشاط التأميني من خلال تقديم تشكيلة منتجات تتوافق مع احتياجات الزبائن، وبهذا جاءت حرية بيع منتجات جديدة خاصة فيما يتعلق بتأمين الأشخاص.

4- إلغاء احتكار الدولة للقطاع (من 1995 إلى يومنا هذا): ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة للتأمين وسمح بميلاد عدة شركات خاصة مسجلة

بذلك القضاء على احتكار الدولة وأصبحت هذه الشركات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس من أجل هدف واحد هو إرضاء الزبائن تحت شعار مشترك يلخص التأمين في ثلاثة كلمات أساسية هي: فعالية، كفاءة واحترافية.

شجعت هذه الإجراءات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية لمزاولة النشاط التأميني (أنظر الملحق رقم 03) كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية مما شجع على زيادة عدد الوكلاء العامين للتأمين إذ بلغ عددهم سنة 2002، 297 وكيل عام.

في 20 فيفري 2006 جاء القانون رقم 04/06 بتعديل للأمر 95 / 07 وجاء بالإضافة التالية:

- تدعيم وتطوير تأمينات الأشخاص.
- تعميم وتدعيم التأمين الجماعي؛
- إصلاح ومراجعة حقوق المستفيدين؛
- السماح للبنوك بتوزيع بعض منتجات التأمين على مستوى وكالتها والشيء نفسه بالنسبة لوكالات بريد الجزائر؛
- إنشاء صندوق لضمان حقوق المؤمنين؛
- تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين؛
- فتح السوق أمام فروع شركات التأمين الأجنبية؛
- إنشاء هيئة لمراقبة التأمين

ثانيا: هيكلية قطاع التأمين الجزائري

يتفاعل في عملية التأمين مجموعة من الشركات والأفراد، هناك من يتدخل قبل عملية التأمين من خلال تقدير الأخطار وتقديم الاستشارة وهو حال خبراء التأمين الذين لا يتوقف دورهم عند هذا الحد فعند وقوع الخطر يتدخلون في تحديد التعويض، وفهناك من يتدخل في عملية التوزيع كما هو حال الوكلاء والسماسرة. تتمثل الأطراف المتدخلة في سوق التأمينات الجزائرية في⁽¹⁾:

1- هيئات الإشراف والرقابة: سمحت التشريعات بإنشاء إطار قانوني منظم من ثلاثة هيئات هي المجلس الوطني للتأمينات، خلية تجميع المخاطر ولجنة مراقبة التأمينات، كما تشرف على القطاع وزارة المالية باعتبارها الوزارة الوصية.

1-1- وزارة المالية: تقوم وزارة المالية بمنح الترخيص لفتح شركات تأمين أو فروع لشركات أجنبية للتأمين في الجزائر. أو لإعتماد مكاتب تمثيل لشركات التأمين أو إعادة التأمين. كما تقوم الوزارة بمنح الترخيص لإنشاء الجمعيات المهنية الخاصة، بالتأمين والجمعيات الخاصة بالوسطاء.

1-2- المجلس الوطني للتأمينات : هو إطار للتشاور بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط التأمين، تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم التنفيذي 95/339 والمتمم والمعدل بالمرسوم 07/137 بتاريخ 19 ماي 2007 برئاسة وزير المالية، ويتكون من جمعية استشارية وأربعة لجان تقنية ويتم تمويله من طرف شركات التأمين والوسطاء.

1-3- هيئة تجميع الأخطار (La centrale des risques): يتوجب على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية تقديم كل المعلومات

(¹) KPMG ,Guide de assurance en Algérie, Alger,2009 , P16

الضرورة للقيام الهيئة بمهامها والمتمثلة في جمع المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين وإعادة التأمين.

1-4- لجنة مراقبة التأمينات: أكد الأمر 08/ 113 المؤرخ في 9 أفريل 2008 على الوظيفة الأساسية لهذه اللجنة والمتمثلة في تدقيق المعلومات من المصدر خاصة فيما يتعلق بزيادة رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين وإعادة التأمين. يتم عمل هذه اللجنة بمساعدة مفتشين محلفين يقومون بالتحقيق في عين المكان في كل العمليات المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين. يكتسي عمل هذه اللجنة أهمية بالغة نظرا لخصوصية نشاط شركات التأمين، ويمكن أن تتخذ الإجراءات التالية:

- تقييد نشاط شركات التأمين وذلك لفرع أو فروع تابعة لها.
 - تقييد أو حجز من الأصول إلى أخذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعيين إداري مؤقت يقوم بطلب خبرة لتقييم جزء أو كل الأصول أو الخصوم المتعلقة بالتزامات شركة التأمين أو فروع شركات التأمين.
- 1-5- هيئة التسعير (L'organe de tarification):** مهمتها تحديد الأسعار وتعديلها وإبداء رأيها في كل النزاعات المتعلقة بالأسعار بالشكل الذي يمكن الإدارة من عملية الرقابة.

1-6- صندوق ضمان المؤمنين (Le fond de garantie des assurés): يهدف هذا الصندوق الوفاء بحقوق المؤمنين في حالة عدم توفر السيولة لدى شركات التأمين، ويتم تمويل هذا الصندوق من خلال اشتراكات تدفعها شركات التأمين، على أن لا يتجاوز هذا الاشتراك 1% من الأقساط الصافية المحصلة سنويا.

1-7- صندوق ضمان السيارات: أنشأ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 103/04 المؤرخ في 5 أفريل 2004 وذلك نظرا لارتفاع حوادث المرور ويقوم هذا الصندوق على فكرة تعويض ضحايا المرور في حالة كون المتسبب غير معروف. ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق رسم قدره 3% على كل عقد تأمين على السيارات لدى مختلف الشركات التي تشط في التراب الوطني.

1-8- الجمعيات المهنية: حسب المادة 214 من القرار 95/07 يتعين على شركات التأمين والوسطاء الانخراط في جمعيات مهنية تسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم من جهة وتحسيس الجمهور من جهة أخرى وأهم جمعية مهنية هي الاتحاد الجزائري لتأمين وإعادة التأمين 22 والتي تأسست في فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 أفريل من نفس السنة وهذا للقيام بالتنسيق بين الأعضاء بهدف الدفاع عن مصالح شركات التأمين وإعادة التأمين على المستوى الوطني والدولي، وترقية ممارسة نشاط التأمين بالتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات الصلة وتطوير نشاطات القطاع.

2- الشركات التي تنشط في القطاع: يمكن تقسيم شركات التأمين التي تنشط في السوق الجزائرية إلى شركات التأمين المباشر والشركات التعاضدية، حيث هناك شركات تقوم بالاكتاب في كل فروع التأمين بينما هناك شركات متخصصة كما سيتقدم⁽¹⁾:

(1) KPMG, Guide de assurance en Algérie, Alger, 2009, PP. 16-17

- 2-1- شركات التأمين العام:** هذه الشركات التي تمارس كل فروع التأمين وعددها عشرة (10) شركات، أربعة (4) عمومية وستة (6) خاصة. ويلزم القانون 04/06 الشركات بفصل أنشطتها إلى شركتين الأولى لتأمين الأخطار والثانية لتأمينات الحياة قبل 2011 وهو ما سترتب عنه إنشاء شركات جديدة في مجال أو آخر من هذه المجالات وتتمثل هذه الشركات في:
- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR:** ثم إنشائها سنة 1963 وكانت مكلفة بعمليات إعادة التأمين حيث يقدر رأس مالها الاجتماعي بـ 8 مليار دينار، بلغ رقم أعمالها سنة 2007 ما يقارب 8,16 مليار دينار جزائري وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث رقم الأعمال.
 - **الشركة الوطنية للتأمين SAA:** تأسست في 12 ديسمبر 1963 حيث كانت عبارة عن شركة مختلطة جزائرية مصرية ثم تأمينها في 27 ماي 1966، يقدر رأس مالها الاجتماعي بـ 16 مليار دينار، في حين بلغ رقم أعمالها سنة 2007 ما يقارب 7,14 مليار دينار جزائري. وقعت اتفاقية تعاون إستراتيجية في أفريل 2008 مع المجمع الفرنسي للتأمينات MACIF.
 - **الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:** نتجت عن إعادة هيكلة قطاع التأمين الجزائري في أفريل 1985 طبقا للمرسوم 92/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، يقدر رأس مالها بـ 7,49 مليار دينار جزائري وهي تحتل المرتبة الثانية من حيث رقم الأعمال بمبلغ قدره 10,6 مليار دينار جزائري. في جويلية 2008 وقعت اتفاقية تعاون مع المجمع الإسباني للتأمين FIATC من أجل شركة للتأمينات الأشخاص.

- شركة لتأمين المحروقات **CASH**: هي شركة ذات أسهم ثم اعتمادها سنة 1999 لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين⁽¹⁾ برأس مال قدره 8,1 مليار دينار جزائري حققت **CASH** رقم أعمال قدره 9,95 مليار دينار جزائري سنة 2008 و حصة سوق قدرها 15%.
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين **C.I.A.R**: تم إنشائها برأس مال قدره 450 مليون دينار جزائري أين سمح لها مزاوله التأمين بكل فروعها المختلفة إضافة إلى عمليات إعادة التأمين⁽²⁾. يقدر رأس مالها بـ 1,3 مليار دينار، وحصة سوق قدرها 6% سنة 2007 برقم أعمال قدره 3,3 مليار دينار جزائري.
- ترست الجزائر **TRUST ALGERIA** : تم إنشائها في 25 أكتوبر 1997 وهي شركة ذات أسهم برأس مال مشترك جزائري، بحريني وقطري⁽³⁾ تميزت خدمات الشركة بالجودة والاستجابة لمتطلبات البيئة والمحيط حيث تمتلك خبرة في ميدان الأخطار التكنولوجية وهذا ما سمح لها بتحقيق سنة 2007 رقم أعمال قدرها 1,4 مليار دينار جزائري .
- الجزائرية لتأمينات **2 A** : تم اعتمادها سنة 1998 في شكل شركة ذات أسهم لمزاوله عمليات التأمين وإعادة التأمين. حققت سنة 2007 رقم أعمال قدره 2,1 مليار دينار جزائري.
- العامة للتأمينات المتوسطة **GAM** : تم اعتمادها من قبل وزارة المالية في 08 جويلية 2001 وسمح لها بمزاوله كل عمليات التأمين، رفعت رأس مالها

(1) Atlas magazine, L'actualité de l'assurance en Afrique, N°67, Tunis, janvier 2010, p 3.

(2) L'actuel international, Assurance et Réassurance en Algérie, N° 37, Mai 1999, P33.

(3) Partenaires, TRUST ALGERIA un essai Internationale, N° 5 Avril 2000, P12.

سنة 2007 ليصل إلى 1,2 مليار دينار جزائري وحقت رقم أعمال قدره 1,3 مليار دينار جزائري.

• السلامة للتأمين: هي فرع لمجموعة السلامة الإسلامي العربي للتأمين والمتخصصة في التأمين التكافلي حققت سنة 2007 رقم أعمال قدره 1,4 مليار دينار جزائري

• أليانس للتأمينات **Alliance Assurances**: هي شركة ذات أسهم تم إنشائها في جويلية 2005 برأس مال جزائري قدره 800 مليون دينار جزائري، وشرعت في مزاولة نشاطها سنة 2006، حققت سنة 2009 رقم أعمال قدره 2,85 مليار دينار جزائري.

2-2- الشركات المتخصصة: وتضم ثلاثة شركات هي:

• الشركة الجزائرية لضمان الصادرات **CAGEX**: تم إنشائها في 05 جوان 1995 لا تمثل هذه الشركة إلى 0,5% من رقم الأعمال المحقق في السوق وهو متعلق أساسا بتأمين القروض الخاصة بالصادرات.

• شركة ضمان القروض العقارية **SGSI**: تم إنشائها سنة 1999 برأس مال قدره (01) مليار دينار جزائري مشترك بين الدولة والبنوك العمومية وهذا لتقديم الضمانات للبنوك لكي تقدم قروض عقارية التي شهدت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

• كارديف الجزائر **Cardif Eldjazair**: هي شركة متخصصة في تأمين الأشخاص تم اعتمادها سنة 2006 في مجال تأمينات الحياة ، وهي فرع لمجمع **BNP PARIBAS** ، ومنتجاتها مرتبطة بالبنوك حيث تقدم منتجات خاصة بتأمين حياة الأشخاص الذين يحصلون على قروض عقارية. في إطار

تطوير نشاطها قامت بتوقيع عقد مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في مارس 2008.

2-3- الشركات التعااضدية (التعاونية): توجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في ديسمبر 1972 من أجل مزاولة عمليات التأمين التكافلي وبعد سنة 1995، حقق سنة 2007 رقم الأعمال قدره 3,2 مليار دينار جزائري وهو بذلك يمثل 6% من سوق التأمين الجزائري.

- التعااضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC: تم اعتمادها في 10 ديسمبر 1964 ويقتصر نشاطها على ممارسة عملية تأمين السيارات والأخطار المتعددة المتعلقة بعمال التربية والثقافة مما جعل حجم أعمالها لا يتعدى 32 مليون دينار جزائري سنة 2007. وهي رغم ذلك تمثل 0,1% من السوق.

3- شركات إعادة التأمين: توجد شركة واحدة هي الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR التي تم إنشائها سنة 1975، حققت الشركة المركزية لإعادة التأمين سنة 2007 رقم أعمال قدره 6 مليار دولار بزيادة قدرها 15% مقارنة بسنة 2006، تم تحقيق هذا الرقم من السوق المحلية بنسبة 89% في حين الباقي من العمليات الدولية.

4- الوسطاء: يتطلب نشاط التأمين تدخل مجموعة الوسطاء بشكل أو آخر في عملية التأمين وتسوية التعويضات، وفي السوق الجزائرية نجد أربعة أشكال من الوساطة كما سيتقدم:

4-1- الوكلاء: عرف نشاط الوكلاء تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث انتقل رقم الأعمال المحقق من طرف الوكلاء من 0,82 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 11,8 مليار دينار جزائري أي تضاعف 14 مرة خلال هذه الفترة، ويوجد على المستوى الوطني 430 وكيل عام للتأمين يشكلون 17% من إنتاج القطاع.

2- السماسرة: بلغ عدد السماسرة سنة 2007 في قطاع التأمين الجزائري 24 وسيط ساهموا في تحقيق 5% من إنتاج القطاع.

3- البنوك: سمح القانون رقم 06/04 للبنوك والهيئات المشابهة لها بتوزيع منتجات شركات التأمين، هذا النمط من التوزيع يمكن أن يساهم في توزيع خدمات شركات التأمين من خلال الاستفادة من خبرة البنوك واتساع شبكة توزيعها حيث يبلغ عدد الوكالات البنكية 1300 وكالة إضافة إلى وكالات بريد الجزائر والبالغ عددها 3500 وكالة، وهو ما يسمح بمضاعفة عدد الوكالات إلى أربعة مرات.

4- الخبراء: يتم اعتماد خبراء التأمين من طرف الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين وتشمل فروع الخبرة السيارات ، الأخطار الفلاحية والأخطار الصناعية وغيرها، بلغ عدد الخبراء سنة 2007 ما يزيد عن 510 خبير أغلبهم متمركزين في العاصمة والمدن الكبرى.

II- تطور الصناعة التأمينية في الجزائر

سنقوم باستقراء الأرقام المحققة في السوق الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2011 من خلال تحليل المؤشرات الكلية والمؤشرات الهيكلية الخاصة بالسوق.

أولاً: الوضعية الكلية للسوق:

يمكن تحليل الوضعية العامة للقطاع من خلال ثلاثة مؤشرات تتمثل أساساً في رقم الأعمال المحقق، نسبة مساهمة التأمين في الناتج الداخلي الخام ومتوسط نصيب الفرد من الأقساط المحصلة:

1- رقم الأعمال المحقق ومعدل نمو السوق: شهد قطاع التأمين الجزائري تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2011 حيث قفز من 17,5 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 87 مليار دينار سنة 2011 وهو ما يعني أن رقم أعمال القطاع تضاعف خلال هذه الفترة خمس مرات. ويمكن إرجاع ذلك إلى فتح القطاع أمام المؤسسات الخاصة ورفع أسعار التأمين، بالإضافة إلى الحركية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة. الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: تطور رقم الأعمال المحقق في قطاع التأمين الجزائري (1999-2009)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية (2000-2011)

شهد رقم الأعمال المحقق في قطاع التأمين الجزائري نموا مستمرا من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2011 بمعدل نمو متوسط قدره 14,5% كما يوضحه الجدول التالي:

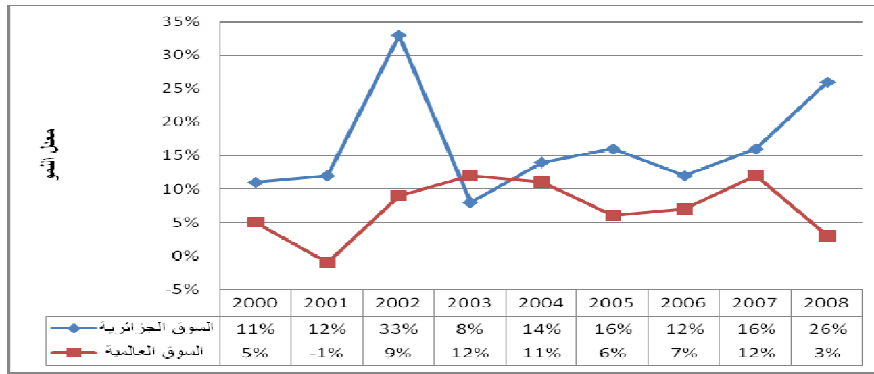
الجدول رقم 01: تطور معدلات نمو السوق الجزائرية خلال (1999-2011)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الأعمال	17,5	19,5	21,8	29,0	31,3	35,8	41,6	46,5	53,8	68	76	77	87
معدل النمو %	-	11	12	33	8	14	16	12	16	26	12	1	13

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية (2000-2009) ويعتبر معدل النمو المسجل خلال هذه الفترة أفضل من معدل النمو في السوق العالمية (7%) وأفضل من المعدل الإفريقي (9%) والشكل الموالي يظهر مقارنة معدلات نمو السوق الجزائرية بمعدلات نمو السوق العالمية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2008 كما يوضحه الشكل التالي .

الشكل رقم 02 : مقارنة معدلات نمو السوق الجزائرية بالسوق العالمية (1999-2008)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير الشركة السويسرية لإعادة التأمين من 2000 إلى 2009، (متوفر على الموقع) www.sigma@swissre.com

2- مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام: تعكس نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني، وفي الجزائر لا تتعدى هذه النسبة في أحسن الأحوال 0,6% كما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (الجزائر، تونس، المغرب ومصر)

المعدل	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المساهمة في PIB (%)
الجزائر	0,57	0,60	0,57	0,55	0,59	0,64	0,65	0,52	0,49	
المغرب	2,9	2,9	3,4	2,9	2,7		3	-	3	
مصر	0,74	0,90	0,90	0,85	0,79		0,59		0,62	
تونس	1,87	1,91	1,96	1,95	1,83	1,82	1,80	-	1,6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية للدول المذكورة (2000-2009)

تبقى هذه النسبة بعيدة جدا عن المتوسط العالمي (7,5%) ، وحتى على المعدل الإفريقي الذي هو في حدود (4,6%)، وتبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمغرب وتونس التي هي في حدود 3% و 1,9% على التوالي وهو يظهر ضعف قطاع التأمينات الجزائري.

3- متوسط نصيب الفرد من الأقساط المقدمة: من بين المؤشرات الكلية التي تعكس مدى تطور قطاع التأمين في دولة ما هو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأقساط المحصلة والذي يؤثر على مدى استفادة الفرد من التغطية التأمينية. في الجزائر رغم تطور هذا المؤشر من سنة لأخرى حيث تضاعف أربعة (4) مرات خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2008 حيث بلغ 30 دولار سنة 2008، إلى أنه يبقى بعيد عن المتوسط العالمي الذي هو في حدود 494 دولار، وحتى على المستوى الإفريقي الذي بلغ 44 دولار. وهذا يعكس ضعف ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري وتأخر القطاع، والجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم 03: تطور متوسط نصيب الفرد من الأقساط المقدمة خلال (1999-2008)

الوحدة: دولار أمريكي

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
الجزائر	8,3	8,5	9	11,7	12,5	15	17,2	18,9	22,5	30	15
المعدل العالمي	380	405	415	430	470	511	519	570	608	636	494
المعدل الإفريقي	32	38	32	29	43	44	54	55	56	56	44

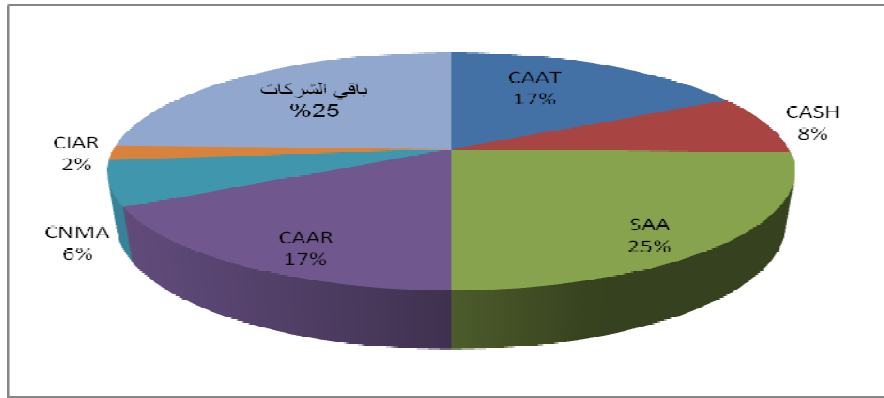
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاتحاد الإفريقي لشركات التأمين للفترة 2000-2010 متوفرة على الموقع (www.FANAF@orang.sn)

ثانيا: الوضعية الداخلية لسوق التأمين الجزائري

من أجل تشخيص وضعية السوق الجزائرية سنقوم بتحليل بعض المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع على المستوى الداخلي كما سيتقدم.

1- توزيع حصة السوق على الشركات: من خلال الشكل نلاحظ أن الشركات العمومية تبقى مهيمنة على القطاع بنسبة تفوق 70% وهذا نظرا للخبرة التي تتمتع بها من جهة ونوعية الزبائن المتعلمين معها، لكن تعتبر مساهمة الشركات الخاصة معتبرة إذا أخذنا بعين الاعتبار حداثة إنشائها.

الشكل رقم 03: هيكلية سوق التأمين الجزائري سنة 2009



المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مديرية التأمينات بوزارة المالية لسنة 2009.

2- هيكلية السوق حسب أهم فروع التأمين: تظهر الأرقام المسجلة في خلال الفترة (1995-2007) أن الحصة الأكبر من رقم الأعمال المحقق في قطاع التأمين تأتي من تأمين السيارات بنسبة متوسطة قدرها 43% ويمكن إرجاع ذلك لثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:

- تطور الحاضرة الوطنية للسيارات حيث وصل عدد السيارات حسب الديوان الوطني للإحصاء في نهاية 2005 إلى 3211053 سيارة.
- إجبارية تأمين السيارات خاصة فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية، والمتابعة الصارمة لتنفيذ ذلك.
- توجه العديد من الوسطاء للاستثمار في هذا الفرع وترقيته خاصة فيما يتعلق بالتأمينات الاختيارية.
- كما يساهم تأمين الأخطار الصناعية بنسبة قدرها 28% من رقم الأعمال المحقق في القطاع ويأتي القسط الأكبر من العقود المبرمة مع كبريات الشركات وفي مقدمتها سوناطراك، الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز. كما يساهم تأمين النقل بمختلف أنواعه في حدود 12% من رقم أعمال القطاع.
- شهد تأمين الأشخاص تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2007 في رقم أعمال القطاع حوالي 7% أي بزيادة قدرها 21% مقارنة بسنة 2006. ويرجع ذلك لدخول منتج جديد يتمثل في تأمين السفر، عموما فإن مساهمة تأمينات الأشخاص خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 حوالي 5% وهي نسبة بعيدة على المستوى العالمي أين يساهم هذا النوع من التأمين بنسبة تفوق 60%.
- لا تتعدى نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في المتوسط 2%، ويرجع ذلك لكون المتدخل الأساسي في هذا الفرع هو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي تبقى إمكانياته محدودة في تغطية كل القطاع بـ 62 صندوق و 147 وكالة هذا من جهة ومن جهة أخرى يشكل التأمين إلى 11% من محفظة الصندوق، بالإضافة إلى خصوصية القطاع الفلاحي. والشكل الموالي يلخص كل ذلك.

الجدول رقم 04: هيكل السوق الجزائرية حسب أهم الفروع

البيان	1995	1999	2004	2005	2006	2007	المتوسط
السيارات (%)	36	45	42	45	45	46	43
الأخطار الصناعية (%)	23	20	33	31	31	31	28
النقل (%)	19	15	11	10	9	9	12
الأخطار البسيطة (%)	08	10	6	7	6	6	7
الأخطار الفلاحية (%)	05	4	2	1	1	1	2
تأمين الأشخاص (%)	04	4	5	6	6	6	5
ضمان القروض (%)	05	2	1	1	0	1	2

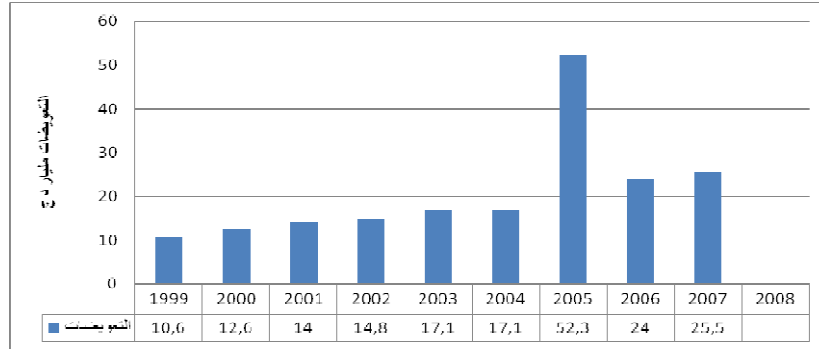
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية
(2000-2007)

3- حجم التعويضات: تظهر الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين من خلال التعويضات المقدمة والتي عرفت تطور مستمرا منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2009 أين تضاعف مبلغ التعويضات إضافة إلى تطورها حسب فروع التأمين.

3-1- التعويضات المقدمة : عرفت التعويضات المقدمة من طرف شركات التأمين ارتفاع مستمرا من سنة لأخرى فبعد أن كانت سنة 1999 في حدود 10,5 مليار دينار جزائري بلغت سنة 2007 حوالي 25,5 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 140% وهي زيادة متناسبة مع النمو المسجل في رقم أعمال القطاع. كما بلغت نسبة التعويضات المقدمة من طرف الشركات العمومية 75% وهو ما يتوافق مع هيكل السوق.

شهدت سنة 2005 طفرت في حجم التعويضات المقدمة من طرف القطاع ويرجع ذلك لتسوية التعويضات التي المتعلقة بالحريق الذي نشب في محطة تكرير البترول بسكيكدة في جانفي 2004. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 04 : تطور التعويضات المقدمة (1999-2008)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية (2000-2009).

3-2- التعويضات حسب أهم الفروع لسنة 2007 : بلغت نسبة التعويضات المقدمة لفرع السيارات سنة 2007 ويرجع ذلك إلى ارتفاع المرور، ويشكل هذا الفرع عبء على شركات التأمين، فحسب الإتحاد الجزائري لشركات التأمين فإن هذا الفرع يشكل عجز بنسبة 156% (كل 100 دينار من الأقساط المدفوعة تقابلها 256 دينار جزائري من التعويضات) ولهذا تطالب شركات التأمين برفع الأقساط المتعلقة بالمسؤولية المدنية بنسبة 50% لتغطية هذا العجز وإحداث نوع من التوازن الفني. وتأتي التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 15% وهي نسبة معقولة مقارنة بمساهمة الفرع في رقم الأعمال المحقق (28%).

الخلاصة:

- في ظل التأخر الكبير الذي عرفه قطاع التأمين الجزائري حاولت السلطات العمومية تدعيم القطاع بإطار تشريعي يسمح بتفعيل دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبلور ذلك من خلال قانون التأمينات رقم 06/ 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والذي جاء لتحقيق الأهداف التالية:
- تدعيم وتطوير تأمينات الأشخاص؛
 - تعميم وتدعيم التأمين الجماعي؛
 - السماح للبنوك بتوزيع بعض منتجات التأمين على مستوى وكالتها والشيء نفسه بالنسبة لوكالات بريد الجزائر؛
 - إنشاء صندوق لضمان حقوق المؤمنين؛
 - تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين؛
 - فتح السوق أمام فروع شركات التأمين الأجنبية؛
 - إنشاء هيئة لمراقبة التأمين.

المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.

2-وزارة المالية،مديرية التأمينات ،التقارير السنوية،من2000إلى2009.

ب-اللغة الفرنسية:

- 3-Atlas magazine, L'actualité de l'assurance en Afrique, N°67, Tunis, janvier 2010
- 4-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2000, sigma N° 6/2001.
- 5-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2001, sigma N° 3/2002.
- 6-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2002, sigma N° 3/2003.
- 7-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2003, sigma N° 3/2004.
- 8-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2004, sigma N° 3/2005.
- 9-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2005, sigma N° 3/2006.
- 10-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2006, sigma N° 3/2007.
- 12-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2007, sigma N° 9/2008.
- 13-Compagnie Suisse de Réassurances, L'assurance dans le monde en 2008, sigma N° 9/2009
- 14-Fédération des sociétés d'assurances de droit national Africaines, Le marché de l'assurance en Afrique Données 1999 à 2003, Février 2005.
- 15-Fédération des sociétés d'assurances de droit national Africaines, Le marché de l'assurance en Afrique Données 2001 à 2005, Février 2007.
- 16-Fédération des sociétés d'assurances de droit national Africaines, Le marché de l'assurance en Afrique Données 2003 à 2007, Février 2009.
- 17-KPMG, Guide d'assurance en Algérie, Alger, 2009
- 18- L'actuel international, Assurance et Réassurance en Algérie, N° 37, Mai 1999.
- 19-Partenaires, TRUST ALGERIA un essai Internationale, N° 5 Avril 2000.
- 20- Revue Algérienne des assurances, Reformes de l'Activité d'assurance, N° 0 Mai 1997, éditée par l'UAR, Alger,